



Distr.: General
17 December 1999
ARABIC
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

الجريمة

فيينا، ١٠-١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت*
منع الجريمة منعا فعالاً: مواكبة التطورات الجديدة

اشراك المجتمع المحلي في منع الجريمة

ورقة خلفية لحلقة العمل المعنية باشتراك المجتمع المحلي في منع الجريمة**

ملخص

أعدت هذه الورقة عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٠/٣٥ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الذي أقرت فيه الجمعية برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بما في ذلك عقد أربع حلقات عمل ذات توجه عملي تتعلق إحداها بموضوع اشراك المجتمع المحلي في منع الجريمة. وسوف تقدم حلقة العمل المعنية باشتراك المجتمع المحلي في منع الجريمة سبلاً عملية لكي تتبعها الدول الأعضاء للتقليل من الجرائم من خلال الاستثمار في اشراك المجتمع المحلي في منع الجريمة. واستناداً إلى المعلومات المستمدة من تقارير الأمم المتحدة والحكومات والخبراء، سوف تعرض حلقة العمل مسألة الاستثمار في اشراك المجتمع المحلي في منع الجريمة وستقدم أمثلة عن منع الجريمة بواسطة اشراك الحكومات المحلية والمدارس والآباء والامهات والمواطنين والشرطة وأجهزة العدالة والقطاع الخاص. اضافة الى ذلك، سوف تقدم حلقة العمل لمحة عامة عن الاتجاهات في الدعم الحكومي لمنع الجريمة وستبين معالم ناجحة في هذا السبيل. وسوف يكرس جزء كبير من حلقة العمل هذه لدراسات مختارة بشأن حالات فردية تعرض بشكل يثير بالمعلومات عن الطرائق والأساليب المتبعة في الممارسة، التي يمكن أن تستعملها الحكومات لتحقيق مزيد من النجاح في منع الجريمة.

وسوف تختتم حلقة العمل بجلسة تتناول سبل الدعم المتاحة وتعرض فيها مختلف المؤسسات الراسخة التي توفر الدعم التقني والمعلومات وأدلة حسن الممارسة والتدريب وتبادل الخبراء وكذلك الأدوات اللازمة للمساعدة في عملية منع الجريمة وتشخيصها. وسوف تتركز المناقشات على إيجاد آلية للاستثمار في منع الجريمة منعا فعالاً على الصعيد عبر الوطني من خلال استراتيجية قائمة على التعلم.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١٤-١	أولا - مقدمة
٣	٦-٢	ألف - السياق التشريعي
٣	١١-٧	باء - الأهداف والمشاركون
٤	١٤-١٢	جيم - الاجتماعات التحضيرية
٥	٣٢-١٥	ثانيا - دواعي الاستثمار في منع الجريمة بمشاركة المجتمع
٥	١٩-١٥	ألف - التحدي الذي تمثله الجريمة للمجتمعات
٥	٢٣-٢٠	باء - الطرائق غير الناجعة وتكلفة الجريمة للمجتمعات
٦	٢٩-٢٤	جيم - التدابير الوقائية الناجحة: المعرفة تدعم الاجراءات
٨	٣٢-٣٠	دال - فعالية التدابير الوقائية من حيث التكلفة
٨	٤١-٣٣	ثالثا - أمثلة عن برامج منع الجريمة بمشاركة المجتمع
٨	٣٦-٣٣	ألف - الحكومات المحلية والمدن
٩	٣٨-٣٧	باء - المدارس وبرامج التعليم
٩	٣٩	جيم - الآباء والأمهات والمواطنون
١٠	٤١-٤٠	دال - الشرطة والعدالة
١١	٤٥-٤٢	رابعا - الاستراتيجيات الوطنية لاستدامة التدابير الفعالة
١١	٤٢	ألف - أمثلة عن الاستراتيجيات الوطنية
١٢	٤٥-٤٣	باء - الاتجاهات السائدة في الاستراتيجيات الوطنية
١٣	٥٢-٤٦	خامسا - عرض الحالات لزيادة النجاح
١٣	٤٦	ألف - عناصر العملية الناجحة
١٣	٤٩-٤٧	باء - اعتبارات
١٤	٥٠	جيم - معايير اختيار الحالات المعروضة على حلقة العمل
١٥	٥٢-٥١	دال - عرض الحالات في حلقة العمل
١٥	٦٢-٥٣	سادسا - المساعدة التقنية لتعزيز منع الجريمة منعا فعالا
١٥	٥٦-٥٣	ألف - المؤسسات المرجعية
١٦	٥٨-٥٧	باء - معلومات وكتيبات ارشادية عن الممارسات الجيدة
١٦	٥٩	جيم - البرامج التدريبية وتبادل الخبرات
١٦	٦٠	دال - أدوات للشراكات والتشخيص
١٧	٦٢-٦١	هاء - الاستراتيجيات القائمة على التعلم
١٧	٦٤-٦٣	سابعا - تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية

أولا - مقدمة

الاجرام، كالجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، والفساد.

٥- وستكون الوساطة والعدالة التصالحية من بين المسائل التي ستناقش في حلقة العمل المعنية باشتراك المجتمع في منع الجريمة. إضافة الى ذلك، ينتظر من حلقة العمل أن تناقش المسائل التالية (A/CONF.187/PM.1/Add.1، الفقرة ٦٨):

(أ) التشجيع على مشاركة عامة الناس في منع الجريمة بمشاركة المجتمع؛

(ب) حشد الدعم المالي لمنع الجريمة بمشاركة المجتمع؛

(ج) تحقيق "شوارع آمنة" عن طريق التصميم المعماري؛

(د) اشراك الشباب في الواجبات المدنية؛

(هـ) استحداث آليات لحل النزاعات والوساطة؛

(و) تقييم استراتيجيات منع الجريمة من حيث كفاءتها وفعاليتها ومدى تحسبها لانتقال الجريمة من مكان الى آخر.

٦- ويتوقع من حلقة العمل أن تفضي الى عدة مبادرات منها انشاء موقع على الانترنت لتوفير معلومات عن منع الجريمة على نطاق عالمي، ودراسات وجيزة عن منع الجريمة في عدد مختار من البلدان، وكتاب وقائعي عن الممارسات المثلى في مجال منع الجريمة في جميع أنحاء العالم، وأنشطة مختلفة في مجال التعاون التقني، كالحلقات التدريبية في مجال منع الجريمة منعا فعلا.

باء - الأهداف والمشاركون

٧- يراد من حلقة العمل المعنية باشتراك المجتمع المحلي في منع الجريمة أن تكون ذات منحنى تقني وأن تتمخض عن نتائج ملموسة. وهي ستعزز اشراك المجتمع المحلي في منع الجريمة، بما في ذلك الوساطة والعدالة

١- أقرت الجمعية العامة، في قرارها ١١٠/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بما في ذلك عقد أربع حلقات عمل. وستتناول إحدى حلقات العمل موضوع اشراك المجتمع المحلي في منع الجريمة.

ألف - السياق التشريعي

٢- لقد عقدت حلقتا عمل بشأن السياسة العامة الحضرية ومنع الجريمة وبشأن درء جرائم العنف، وذلك في اطار مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في القاهرة من ٢٩ نيسان/أبريل الى ٨ أيار/مايو ١٩٩٥. واستنادا الى المناقشة التي دارت في حلقتي العمل الأنفتي الذكر، أعدت مبادئ توجيهية لمنع الجريمة في المدن. وبعد ذلك، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٩/١٩٩٥ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥، المبادئ التوجيهية للتعاون والمساعدة التقنية في مجال منع الجريمة في المدن، وهي مرفقة بذلك القرار.

٣- وجاء في تقرير الأمين العام عن منع الجريمة (E/CN.15/1999/3، الفقرتان ٤ و ٥) أن مفهوم منع الجريمة اكتسب معنى أكثر تقييدا ليشير الى التدابير غير العقابية فقط، وأنه أصبح يفهم الآن بأنه يعني تحديد العوامل المسببة للجريمة، بما في ذلك فرص ارتكاب الجريمة. وقد انقسم منع الجريمة الى نهجين يركزان على (أ) المجرمين المحتملين و (ب) الظروف أو الضحايا المحتملين.

٤- وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٥/١٩٩٩ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، الى الأمين العام أن يدعو الى عقد اجتماع فريق خبراء أقاليمي لكي يحل الآليات الممكنة لتطبيق استراتيجيات ناجحة لمنع الجريمة، تكون على حد سواء ظرفية وذات منحنى انمائي - اجتماعي، على أشكال من الجريمة، كالجرائم الحضرية والعنف المنزلي وجرائم الأحداث، وعند الاقتضاء، على الأشكال الجديدة والناشئة في ميدان

التصالحية، في إطار سيادة القانون ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وسوف تدرس الاختلافات بين البلدان النامية والمتقدمة طوال حلقة العمل.

٨- وسوف تتبين حلقة العمل وتناقش الاستراتيجيات التالية:

(أ) تبادل المعلومات والتجارب فيما يتعلق باشتراك المجتمع المحلي في منع الجريمة وزيادة تطوير علاقات الشراكة بين الأمم والحكومات المحلية والمجتمعات المحلية، الخ؛

(ب) تعزيز شبكات التضامن الاجتماعي دعماً للجهود المبذولة في مجال منع الجريمة، بما يتكافأ مع مسؤوليات الدول فيما يتعلق بخدمة مجتمعاتها؛

(ج) تقييم مدى فعالية اشراك المجتمع المحلي في استراتيجيات منع الجريمة؛

(د) حشد المجتمع الدولي لتوفير المساعدة التقنية والموارد للحكومات التي تطلب ذلك.

٩- وسوف تضم حلقة العمل في عداد المشاركين فيها مسؤولين حكوميين من وزارات العدل وسائر الأجهزة الحكومية وقادة بلديين ومدراء ومخططين حضريين وأخصائيين في منع الجريمة بمشاركة المجتمع وخبراء من القطاع الخاص وممثلين للمنظمات الدولية - الحكومية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. كما سيكون في عداد المشاركين موظفون من الشرطة والسلطات القضائية والاصلاحية وأخصائيون في الاتصالات ممن لديهم خبرة في تنظيم حملات اعلامية وأشكال مختلفة من البرامج المجتمعية الواسعة النطاق ومسؤولون عن التخطيط الحضري ومهندسون، ولا سيما أولئك الذين لديهم خبرة فنية في انشاء " مساحات قابلة للدفاع" و "شوارع آمنة" (A/CONF.187/PM.1/Add.1، الفقرة ٧١).

١٠- وسوف يجتمع المشاركون في حلقة العمل ثلاث مرات؛ وسيدوم اجتماعهم كل مرة ثلاث ساعات. ففي

الاجتماع الأول، سوف يبدأ المشاركون بالنظر في أهداف حلقة العمل. واستناداً الى المعلومات المستمدة من تقارير الأمم المتحدة والحكومات والخبراء، ينتظر من حلقة العمل أن تعرض الحجج الداعمة للاستثمار في منع الجريمة من جانب المجتمع المحلي وأن تقدم أمثلة عن مبادرات منع الجريمة التي أشركت فيها الحكومات المحلية والمدارس والآباء والأمهات وسائر المواطنين والشرطة وأجهزة العدالة الجنائية. وضافة الى ذلك، سوف تقدم حلقة العمل لمحة عامة عن الاتجاهات في الدعم الذي توفره الحكومات الوطنية لمنع الجريمة وستبين المعالم المهتدى بها في الجهود الناجحة المبذولة لمنع الجريمة. وسوف يكرس جزء كبير من الاجتماعين الأولين لحلقة العمل لدراسات الحالات الافرادية المختارة لتكون أمثلة عن الكيفية التي يمكن استخدام هذه المعالم في الممارسة.

١١- وفي الاجتماع الثالث، سيكون هنالك عرض أيضاً عن مختلف المؤسسات التي توفر الدعم التقني والمعلومات والكتيبات الارشادية بشأن حسن الممارسة والتدريب وتبادل الخبراء، فضلاً عن الأدوات التشخيصية. وسوف تجري مناقشة آلية للاستثمار في منع الجريمة منعاً فعالاً من خلال استراتيجية قائمة على التعلم.

جيم - الاجتماعات التحضيرية

١٢- نوقشت حلقة العمل في الاجتماع الاقليمي الافريقي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في كمبالا من ٧ الى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، واجتماع أمريكا اللاتينية الاقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في سان خوسيه من ٢٢ الى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، واجتماع غربي آسيا الاقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عقد في بيروت من ١١ الى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وشددت هذه الاجتماعات على الحاجة الى اتخاذ تدابير شاملة والى بناء الثقة بين أجهزة انفاذ القانون والجمهور ومختلف القطاعات. وشدد البعض على دور

المرأة والجرائم التي يرتكبها الشباب والجرائم التي تستهدفهم مصدر قلق خاص.

١٦- وحتى في البلدان التي تشهد فيها معدلات الجريمة انخفاضاً، تظل مستويات انعدام الأمن العام والخوف عالية. ومن المعروف جيداً أن مستويات انعدام الأمن تتصل بعوامل غير الجريمة ذاتها: فالاحساس بانعدام الأمن يمكن أن يتفاقم بسبب عدة عوامل، منها تقلقل ظروف المعيشة وارتفاع البطالة وتضاؤل الآمال المعلقة على المستقبل. غير أن الجريمة تظل مصدراً رئيسياً من مصادر انعدام الأمن العام.

١٧- وقد شهدت معدلات الجريمة ارتفاعاً مفاجئاً في العقود الأخيرة في العديد من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وتكشف الدراسات أن ٩ من البلدان الـ ١٠ التي لديها أعلى معدلات الجرائم العنيفة الخطيرة هي بلدان ذات اقتصادات انتقالية. فمعدلات القتل في بعض مدن الجنوب الأفريقي وأمريكا الجنوبية هي أعلى بعشرة أمثال أو أكثر مما هي عليه في البلدان المتقدمة في أوروبا. ومدن البلدان النامية بوجه عام هي التي تشهد على الأرجح أعلى معدلات القتل وهي تتراوح بين ٢٢ و ٦٤ في كل ١٠٠ ٠٠٠ ساكن.^(٣)

١٨- وتترتب على الجريمة عواقب اجتماعية كبيرة. فالجريمة تؤثر في الفقراء الموجودين في المناطق الحضرية تأثيراً أكثر تواتراً وعمقاً من تأثيرها في الفئات الأخرى من السكان.^(٤) وهي تفضي إلى تحطيم حياة الضحايا، كما أن لها تأثير في المجتمع بوجه عام يظهر في زيادة التدابير المتخذة لضمان الأمن الخاص وفقدان الثقة في نظام العدالة لدى شريحة كبيرة من المجتمع وتفشي حالة من الخوف معقدة البنية.

١٩- وتترتب على عدم كبح الجريمة عواقب دولية، حيث أنها توفر مرتعاً خصباً للجماعات الإجرامية المنظمة.

باء - الطرائق غير الناجعة وتكلفة الجريمة للمجتمعات

القيم التقليدية وعلى تعزيز سداد الحكم وحقوق المواطنين في دعم ومراقبة أمان الناس وضرورة تقديم المساعدة الدولية إلى البلدان النامية.

١٣- وأيدت وزارة العدل الأرجنتينية تخطيط حلقة العمل وذلك باستضافة اجتماع فريق من الخبراء انعقد في بوينس آيرس من ٨ إلى ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩. ونوقش في الاجتماع عدد من المسائل ذات الصلة بحلقة العمل، منها الأهداف والمشاركون والمنهجية والشكل والمتابعة.

١٤- وعقدت حكومات فرنسا وكندا وهولندا، بالتعاون مع المركز الدولي لمنع الجريمة، مؤتمراً حول موضوع "منع الجريمة: استغلال ما هو مجد"، وذلك في مونتريال من ٣ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وركز المؤتمر على فعالية الاستراتيجيات الوطنية والمحلية لمنع الجريمة وسبل تعزيز فعالية المنع من جانب المجتمع المحلي في الممارسة في كامل أرجاء العالم وسبل اتباع أهداف في سياق حلقة العمل. وقد أصدر المركز الدولي لمنع الجريمة، في الآونة الأخيرة، تقريراً رئيسياً عن التحليل المقارن لمنع الجريمة^(١) ومنشوراً معنوناً "١٠٠ برنامج للإلهام بإجراءات تتخذ في كامل أنحاء العالم".^(٢)

ثانياً - دواعي الاستثمار في منع الجريمة بمشاركة المجتمع

ألف - التحدي الذي تمثله الجريمة للمجتمعات

١٥- شهد العديد من البلدان المتقدمة في آسيا وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، في الأعوام الأخيرة، تناقصاً تدريجياً في احتمالات وقوع الأسرة ضحية لجرائم معهودة ضد الممتلكات كالسطو أو سرقة السيارات. ولكن، نظراً لاستمرار ارتفاع معدلات الجريمة في الستينات والسبعينات، ما زال احتمال وقوع الأسرة ضحية لجريمة سنة ٢٠٠٠ يزيد مرتين أو ثلاث مرات على ما كان عليه في الستينات. وما زالت احتمالات حصول جرائم عنيفة ترتفع إلى معدلات تبلغ أضعاف ما كانت عليه في الستينات. ويمثل العنف المرتكب ضد

٢٠- ان التكلفة الاجمالية للجريمة التي تتكبدها المجتمعات (من حيث العدالة الجنائية، والممتلكات المفقودة والحياة المحطمة والأمن الخاص)، اذا ما قيسست كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، تبلغ في البلدان النامية أضعاف ما هي عليه في البلدان المتقدمة. ومن بين آثارها في البلدان النامية تقلص الاستثمارات الاقتصادية وازدياد تدهور الأحياء السكنية وتضاؤل الموارد التي تخصصها الحكومات لبرامج أساسية في مجال التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة والبرامج التي تسعى الى تحقيق المساواة الجنسية والاثنية. والعديد من هذه البرامج ذاتها هي التي ستركز عليها حلقة العمل المعنية باشارك المجتمع في منع الجريمة عند مناقشة سبل التقليل من الجنوح والعنف وانعدام الأمن. فمثلا، يسفر توفير الرعاية الطارئة لضحايا جرائم العنف عن تحويل وجهة الموارد الطبية النادرة بعيدا عن خدمات الرعاية الأولية، ومنها التطعيم.

٢١- ويستأثر نظام العدالة الجنائية بما بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من التكلفة الاجمالية للجريمة. فعلى مدى الأعوام الـ ٣٠ الماضية، نما نظام العدالة الجنائية في المتوسط بنسبة ٩٥ في المائة في البلدان النامية و ٧٥ في المائة في البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية و ٥٠ في المائة في البلدان المتقدمة. وفي حالات كثيرة، على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، نمت تكاليف نظام العدالة الجنائية بمثل نمو معدلات الجريمة.

٢٢- وقد أخفقت بعض تدابير العدالة الجنائية التي اعتمدت في البلدان المتقدمة في تحقيق النتائج المتوقعة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، خلص تقرير أعد للكونغرس عن نجاح البرامج الممولة فيدراليا والرامية الى التقليل من الجرائم الى أن العديد من البرامج في ذلك البلد، ومنها "المعسكرات الاصلاحية" (Boot Camps) وتعليم مقاومة تعاطي المخدرات والتخويف من العواقب وانفاذ القانون بشكل استثنائي (غير استهدافي)، لا تعالج أسباب الجريمة ولم تقلص من الجريمة ذاتها.^(٥) وفي الوقت ذاته، أكد التقرير أن بعض الأمثلة عن منع الجريمة بمشاركة المجتمع المحلي، التي ستناقش في حلقة العمل، قد أثبتت فعاليتها.

٢٣- وتفيد دراسات في مجال الاقتصاد القياسي بأن تكاليف الاجراءات الوقائية التي تستهدف عوامل الخطر المعروفة هي أقل من تكاليف السجن بما يتراوح بين النصف وسبعة أمثال.^(٦) ومع ذلك، فان معدلات السجن ارتفعت ارتفاعا حادا خلال التسعينات. ففي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، يقارب هذا المعدل ٧٠٠ في كل ١٠٠ ٠٠٠ ساكن؛ وفي جنوب افريقيا، يقارب هذا المعدل ٤٠٠ في كل ١٠٠ ٠٠٠ ساكن. ويشكل الشباب والمعدومون نسبة كبيرة من المسجونين. فتكاليف السجن، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، كبيرة في الأمدين القصير والطويل.^(٧)

جيم - التدابير الوقائية الناجحة: المعرفة تدعم الاجراءات

٢٤- عقدت مجموعة من المؤتمرات الكبرى^(٨) بشأن الأمان في المدن توجت سنة ١٩٩١ بانعقاد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالأمان والمخدرات ومنع الجريمة في المدن، وذلك في باريس من ١٨ الى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وقد شارك في هذا المؤتمر ما يربو على ٦٠٠ ١ من رؤساء البلديات وأعضاء المجالس والمسؤولين التنفيذيين في الشرطة وقادة التنمية الاجتماعية والممثلين الحكوميين من جميع أنحاء العالم. وقد اعتمدت خطة عمل تتألف من سبع نقاط تذكر بايجاز أهدافا واضحة لتقليص الجريمة وتعاطي المخدرات والخوف. وفيما يلي أمثلة عن الأهداف المراد بلوغها بحلول سنة ١٩٩٥: (أ) مضاعفة عدد البلدان التي لديها بنى وطنية لمنع الجريمة؛ (ب) مضاعفة عدد المدن التي يزيد عدد سكانها على ٢٥٠ ٠٠٠ ساكن والتي لديها بنى لمنع الجريمة؛ (ج) ايجاد طريقة لاشراك الناس في كل بنى منع الجريمة؛ (د) استخدام ١٠ في المائة من كل المبالغ المالية الجديدة المخصصة للمنع من أجل تبين الجهود الناجحة وتقييمها؛ (هـ) تحقيق زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية والاحتياجات الحضرية، ولا سيما احتياجات الفئات المستبعدة ومنها فئات الشباب المعرض للخطر. وقد تم بلوغ الهدفين الأولين ولكن لم يتسن ذلك الا في الفترة ما بين سنتي ١٩٩٥ و ١٩٩٩. فعلى سبيل المثال، استثمرت هولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا

(هـ) تدهور البيئات الحضرية والأواصر الاجتماعية؛

(و) التقصير في مراقبة الأماكن والأماكن العمومية؛

(ز) توافر سلع يسهل نقلها وبيعها؛

(ح) وجود عوامل ميسرة (كالأسلحة النارية والكحول والمخدرات).

٢٧- وتميز البرامج التي تركز على عوامل الخطر بين عوامل الخطر ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية، التي يمكن أن تفضي إلى الاجرام، وعوامل الخطر الظرفية التي يمكن أن تفضي إلى الايذاء. وتشمل البرامج الناجحة لتعزيز التنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالأطفال والشباب والأسر ما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالأشخاص حتى سن السادسة: الزيارات المنزلية لتعزيز قدرات الأبوين وقدرات الأطفال الاجتماعية، والبرمجة قبل المدرسية لتعزيز قدرات الأطفال الاجتماعية والمعرفية؛

(ب) فيما يتعلق بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين السابعة والثانية عشرة: تطوير مهارات الأطفال في المساكن الشعبية الضعيفة الدخل وادماجهم الاجتماعي، ووضع برامج تعليم خاصة بالأطفال المحرومين وزيادة قدرات الأبوين ومهارات الأطفال المعرفية؛

(ج) فيما يتعلق بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة: وضع برامج لتعزيز الاحساس بالمسؤولية وتوفير المساعدة في الحصول على عمل وتقديم حوافز لاكمال المدرسة والتدريب والدعم للعثور على عمل والمعالجة في أسر سليمة وظيفيا للمجرمين من الشباب وأسرهم.

٢٨- وقد أسفرت التدابير الوقائية التي تستهدف عوامل الخطر الآتية الذكر عن تقليصات باهرة ومستدامة في معدلات الاجرام. كما يذكر من الآثار الايجابية

العظمى وإيرلندا الشمالية (انكلترا وويلز) في برامج منع جديدة رهنا بشرط انفاق ١٠ في المائة على التقييم. وبالرغم من صعوبة الحصول على احصاءات دقيقة، يؤكد أخصائون كثيرون أن الموارد المخصصة للاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية والاحتياجات الحضرية قد تناقصت.

٢٥- ويمكن، في الوقت الحاضر، تبين التدابير الناجحة، أو التي يحتمل أن تكون ناجحة، لمنع الجريمة، بقدر من اليقين أكثر مما كان ذلك ممكنا قبل عقد من الزمن. كما أن العناصر اللازمة لتنفيذ تدابير فعالة وآليات الدعم اللازم توفرها على الصعيد الوطني أصبحت معروفة الآن بدقة أكثر. وفي الأعوام الأخيرة، أظهرت تحليلات مختلفة أن هنالك درجة كبيرة من التقارب على الصعيد العالمي في معرفة التدابير الفعالة لمنع الجريمة.^(٩)

٢٦- وفي بحوث من عدة مصادر (منها التقارير الصادرة عن لجان حكومية في استراليا وفرنسا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة،^(١٠) والبحوث الخاصة المنشورة،^{(١١)(٧)} والقرارات التي اعتمدها مؤتمرات عقدت تحت رعاية الأمم المتحدة،^(١٢) والمنشورات الصادرة عن منظمات وطنية لمنع الجريمة)^(١٣) تم تبين عدد من العوامل المشتركة التي تقترن بالجروح والعنف وانعدام الأمن. وثمة مستويات عليا من الجروح والعنف عندما تتوفر الحالات المترابطة التالية:

(أ) الفقر والبطالة الناجمان عن الاقصاء الاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بالشباب؛

(ب) الأسر المختلة وظيفيا التي تتسم بالاهمال وعدم اتساق المواقف بين الأبوين أو بالعنف أو بالنزاع بين الأبوين؛

(ج) وجود مجتمع يقبل ثقافة العنف أو يشجع عليها؛

(د) التمييز والاقصاء على أساس جنساني أو عرقي أو غير ذلك من الأسس المجحفة؛

الأخرى تقلص الاتكال على الرعاية الاجتماعية وإحراز نتائج دراسية أفضل وتحسن ظروف الحصول على عمل. وإضافة إلى ذلك، كشفت هذه البرامج الوقائية عن تحقق نجاح في التقليل من معدلات معاودة الجريمة.

٢٩- وتظهر الدراسات أيضا أن الإجراءات التي تستهدف توافر فرص الجريمة تساعد على التقليل من معدلات الجريمة في الأماكن العمومية ومن معدلات الجرائم ضد الممتلكات.^(١) كما جرى تقييم تدابير ظرفية مختلفة عالجت عوامل الخطر ذات الصلة بالإيذاء.

دال - فعالية التدابير الوقائية من حيث التكلفة

٣٠- يتجلى من دراسات أجريت في هولندا والمملكة المتحدة (انكلترا وويلز) والولايات المتحدة أن احتمالات أن تقلل التدابير الوقائية من معدلات الجريمة وأن تحمل المجتمع تكاليف أقل هي أكبر مما هو الأمر فيما يتعلق بزيادة اللجوء إلى الحبس وزيادة ميزانية الشرطة التي هي ليست موجهة إلى التدابير الوقائية من الجريمة.^(١)

٣١- إضافة إلى ذلك، تبين الدراسات المتعلقة بالفائدة من حيث التكلفة بأن التدخل في مجال الوقاية يساهم في تحسين الأجور وفرص العمل ويقلل من الاتكال على الرعاية الاجتماعية. وبوجه أعم، فإن السياسات الحكومية لتنفيذ البرامج الوقائية ودعمها تساهم بشكل مباشر في توفير فرص عمل جديدة، خصوصا للشباب والعاطلين عن العمل لمدة طويلة. وهذه الحالة ملاحظة في فرنسا وهولندا بشكل خاص وهي مجسدة في سياساتهما لمنع الجريمة.

٣٢- وتكتسي البيانات المتعلقة بالتدابير الوقائية الناجحة وفعاليتها من حيث التكلفة أهمية خاصة بسبب (أ) مستويات الجريمة وانعدام الأمن؛ و (ب) تزايد تكاليف العدالة الجنائية التقليدية وتكاليف الجريمة بشكل أعم.

ثالثا - أمثلة عن برامج منع الجريمة بمشاركة المجتمع

ألف - الحكومات المحلية والمدن

٣٣- لقد حددت المدن بصفقتها مركز الاهتمام في الأمان المجتمعي. فإذا أحست مدينة ما بأنها آمنة وكانت كذلك، أقام فيها الناس وازدهرت فيها المشاريع الاقتصادية وأصبحت المدينة جذابة. وتوجد المدن في موضع فريد لضم شمل الفاعلين الرئيسيين حول المشاكل المحلية، لكنها تحتاج في أحيان كثيرة إلى الدعم من مستويات أخرى من الحكومة لتحقيق ذلك. فالإجراء المتخذ على المستوى المحلي يكون في العادة أنجع طريقة لمواجهة التحديات والمشاكل. كما أن إدماج اعتباري منع الجريمة والأمان المجتمعي في كل واحد من مختلف قطاعات الإدارة يساهم أيضا في سداد الحكم.

٣٤- وقد تعهدت مجالس بلدية في بلدان من أوروبا الغربية وفي نيوزيلندا بدعم عملية شراكة تضم أجهزة معنية بمسائل مختلفة منها التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والإسكان وإنفاذ القانون من أجل التعاون في الجهود الرامية إلى معالجة أسباب مشاكل الجرائم المحلية.^(٢) وفي بعض الحالات، تنطوي هذه العملية على إشراك المواطنين واستشارتهم وتقتضي بذل جهود خاصة لمعالجة المسألة الجنسانية ومسألة الأقليات.

٣٥- وفي كوت ديفوار وجنوب إفريقيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، كانت المجالس البلدية في طليعة الجهود الخاصة المبذولة لحشد المؤسسات من أجل وضع برامج ناجحة لزيادة الأمان في المدن، فقد جمعت شركاء كالمدارس والخدمات الاجتماعية بالمجتمع المدني والرباطات المجتمعية وأجهزة الشرطة. وقد عقد في جوهانسبورغ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ مؤتمر نظمه معهد الدراسات الأمنية بعنوان "المؤتمر الدولي المعني بتعزيز الأمان في المجتمعات"، وضم هذا المؤتمر شمل قرابة ٦٠ رئيس بلدية من أنحاء مختلفة من إفريقيا لاستعراض ومقارنة جوانب من النهج التي اتبعتها.

٣٦- وثمة انخفاض متواصل في الجرائم العنيفة والجرائم ضد الممتلكات على مدى الأعوام العشرة الماضية يتجاوز بقدر كبير الاتجاهات على الصعيد الوطني. وقد ساعد قادة البلديات وأجهزة الشرطة، إضافة

لأبنائهما ووجود ثقافة عنف، والعوامل الموجودة في البيئة المدرسية، ومنها استعمال تدابير تأديبية عنيفة، وهذا يعتقد بأنه يحض الشباب على استعمال العنف. ومن بين التدخلات الممكنة الجهود المتمثلة في حل النزاعات سلمياً والرامية إلى التقليل من العنف في المدرسة وتوفير نموذج لعنف أقل في البيت.

(د) وفي شيلي، أفضى ارتفاع مستويات العنف في أربع مدارس ابتدائية وحولها في منطقة محرومة توجد فيها بيوت عديدة على رأسها أمهات لوحدهن إلى وضع برنامج '١'، أنشئت في إطاره لجان تضم طلبة وآباء وأمّهات ومدرسين ومديرين وموظفين في أجهزة الشرطة المحلية من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى تقليل العنف والتغلب على المشاكل مع الشرطة؛ '٢' يدعم المدرسين العاملين في ظروف غير مؤاتية بتزويدهم بمزيد من الموارد التي تمكنهم من العمل في ظروف صعبة؛ '٣' يروج الوعي بالتضامن وقيم المواطنة والقيادة الايجابية والردود الاستباقية.

٣٨- وقد ساعد المركز الوطني للمعلومات الاستراتيجية في واشنطن العاصمة على تنسيق وترويج البرامج المدرسية الرامية إلى استحداث ثقافة تتعلق باحترام القانون في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة للصين، وفي غربي صقلية في إيطاليا، وعلى الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. ويركز المنهاج الدراسي على كل من الجانب الشخصي والاجتماعي والأخلاقي لعملية اتخاذ القرار، والأساس المنطقي لسيادة القانون، ومغريات الجريمة وحب المادة وأساليب الصمود أمام الاجرام، والفساد، والمشاركة في جماعات إجرامية منظمة.

جيم - الآباء والأمهات والمواطنون

٣٩- يعزى الكثير من مشاكل اجرام الشباب إلى مشاكل ذات صلة بتربية الوالدين. ويعزى الكثير من مشاكل الجرائم ضد الممتلكات إلى النقص في مراقبة الممتلكات. ولذلك، ينصب تركيز الجهود في مجال منع الجريمة، في كثير من الأحيان، على الآباء والأمهات

إلى الشراكات المجتمعية النطاق، في الحفاظ على هذا الاتجاه. ففي بوسطن مثلاً، حصلت تقلصات في معدلات الجريمة في كامل المدينة بنسبة ٢٩ في المائة ما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦، وفقاً لما أفاد به المركز الدولي لمنع الجريمة. ويعزى جزء من هذا الانجاز إلى انشاء علاقات شراكة لحل المشاكل وتنفيذ تدابير تشرك كلا من أجهزة انفاذ القانون (ولا سيما تلك التي تستهدف العصابات والأسلحة النارية) والأجهزة المجتمعية المعنية مثلاً ببرامج التعليم واسداء المشورة وتوفير العمل للشباب.

باء - المدارس وبرامج التعليم

٣٧- لقد بات مقبولا على نطاق واسع أن أنجع وسائل معالجة العنف في المدارس هو باللجوء إلى طرائق وقائية. فقد أسفرت التغطية الاعلامية الواسعة النطاق للعنف الشديد في بعض مدارس الولايات المتحدة عن ازدياد قلق الناس لهذه المسألة. وإضافة إلى ذلك، توجد المدارس في موضع فريد للتأثير في مدى تورط الشباب في العنف خارج المدرسة. وتمكن الأمثلة التالية من ملاحظة الطريقة التي عالجت بها بلدان مختلفة مخاوف المجتمعات المحلية من العنف في المدارس:

(أ) ففي النرويج، نظمت حملة وطنية لمكافحة التنمر حشدت دعم الموظفين في المدارس والآباء والأمهات وعامة الناس وأطفال المدارس لكشف التنمر ووضع حد له؛

(ب) وفي الولايات المتحدة، شجع "برنامج الفرص الكمي" المراهقين المحرومين على اكمال تعليمهم في المدرسة بعرض أنشطة بعد ساعات الدراسة كالترتيب على الحاسوب والتدريب على المهارات الحياتية والأسرية. ويعرض هذا البرنامج على المشاركين رواتب على ساعات الحضور (أجور رمزية) تدفع إلى حساب صندوقهم المدرسي؛

(ج) وفي جنوب افريقيا، يعكف وزير التعليم ووزير الأمن والأمن على وضع برنامج مشترك لمعالجة العوامل التي تهئ الشباب لارتكاب العنف قبل التحاقهم بالمدرسة، ومنها انعدام التنظيم في تربية الأبوين

والمواطنين. وثمة مثالان لبرنامجين وقائيين فعالين هما التاليان:

(أ) في الولايات المتحدة، وضع برنامج للزيارات المنزلية للأسر التي تعتبر معرضة للخطر (بسبب الفقر مثلاً، أو تدني النتائج المحرزة في المدرسة) حتى يتسنى قياس أثر ذلك في الجريمة. ففي هاواي، مثلاً، عرض برنامج زيارات منزلية على كامل نطاق الولاية منذ عام ١٩٨٥. فبرنامج هاواي بشأن تحقيق بداية سليمة (Hawaii Healthy start) مصمم للتعرف على الأسر المعرضة للخطر ومساعدتها من أجل تحسين كيفية عملها وزيادة قدرات الآباء والأمهات والتقليل من سوء معاملة الأطفال واهمالهم وتعزيز تنمية الأطفال تنمية سليمة. وخلافاً للبرامج الأخرى التي تجعل الخدمات مقصورة على الطفولة المبكرة، يعرض هذا البرنامج خدمات على الأطفال إلى غاية سن الخامسة؛

(ب) وفي المملكة المتحدة (انكلترا وويلز)، أسفر مشروع كيركهولت للوقاية من السطو عن التقليل من هشاشة المنازل أمام أعمال السطو والايذاء المتكرر من خلال التعاون بين دائرة مراقبة السلوك وأجهزة الشرطة والخدمات الاجتماعية. وقد أجري تحليل لتحديد أسباب ارتفاع معدلات الجريمة، وأتبعت تدابير استهدافية منها ترقية الأمن المنزلي ووضع برنامج لحراسة الأحياء وبرنامج عمل جماعي يستهدف المجرمين. وقد حصل انخفاض في عمليات السطو بنسبة ٧٥ في المائة ما بين الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ والفترة ١٩٨٩-١٩٩٠.

دال - الشرطة والعدالة

٤٠- في العديد من برامج الحكومات المحلية في افريقيا الجنوبية والغربية وفي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، تمثل الشرطة عنصراً أساسياً في علاقات الشراكة التي أنشئت لتنفيذ برامج وقائية. فالشرطة توفر معرفة بالأمكان التي تحصل فيها جرائم مبلغ عنها كأعمال السرقة والسطو كما أنها توفر التزاماً بالتصدي للجريمة. وفي البلدان المتقدمة، تستخدم الشرطة الخرائط وسائر الأدوات الحاسوبية المتطورة لتحليل البيانات.

وهذه التحليلات يمكن أن تكون مفيدة لعلاقات الشراكة مع الشرطة والمدارس والخدمات الاجتماعية في المساعدة على توضيح الأماكن التي تحصل فيها الجريمة والكيفية التي يمكن بها ربطها بعوامل أخرى كالإسكان.

٤١- واعتمدت عدة بلدان برامج مصممة للتشجيع على التعاون بين السلطات والفرق المجتمعية وسائر الأطراف المهمة. ومن بين الأمثلة على ذلك ما يلي:

(أ) في هولندا، يشمل "مخطط هالت (قف)" التعاون بين الشرطة والنيابة العامة والسلطات البلدية والضحايا والمجتمع المحلي لإجبار المخربين من الشباب على اصلاح ما أحدثوه من أضرار وتوفير المساعدة في حل المشاكل ذات الصلة بالعمل والسكن والتعليم التي قد يواجهها بعض المجرمين من الشباب؛

(ب) وفي البرازيل، عالج المجلس المعني بوضعية المرأة النقص المزمن في الإبلاغ وخمول الشرطة أمام العنف الممارس ضد المرأة باقناع السلطات بإنشاء مخافر للشرطة يتألف كل العاملين فيها من النساء. وتعنى ضابطات الشرطة برعاية الضحايا وقمع العنف الممارس من الرجال وإحالة النساء المتعرضات للإيذاء الى دوائر دعم اجتماعي ونفسي والإيحاء بدورات تربوية للأزواج المتعسفين؛

(ج) وفي نيوزيلندا، اعتمدت "المشاورات الأسرية" (family group conferences) بشأن المجرمين الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة والسادسة عشرة للتقليل من الضغط على نظام العدالة الجنائية وتحويل المسؤولية الى الأسر والمجتمع المحلي وموازرة الضحايا واتاحة فرصة للمجرمين لاصلاح ما أحدثوه من ضرر؛

(د) وفي فرنسا، توفر "بيوت العدالة والقانون" (maisons de justice et du droit) لرجال القانون والأجهزة المتخصصة سبلاً أحسن للوصول الى المناطق المحرومة والمناطق التي توجد فيها معدلات اجرام عالية. وتشجع هذه المراكز على حل الجرائم الطفيفة من خلال المصالحة والوساطة.

رابعاً- الاستراتيجيات الوطنية لاستدامة التدابير الفعالة

ألف- أمثلة عن الاستراتيجيات الوطنية

٤٢- من الممكن دعم تدابير المنع المتخذة على الصعيد المحلي عن طريق السياسات والاستراتيجيات الحكومية. إلا أنها لا تفيد بسهولة من المعارف والخبرات المحصلة في أماكن أخرى؛ ولا يمكن استدامتها إلا في حالات نادرة، وينتهي بها الأمر إلى تكوين مجموعة من مشاريع منفصلة متفرقة. يضاف إلى ذلك أن الاستراتيجيات الناجحة لا تعمم بالضرورة أو تحاكي؛ وقد تحاكي المشاريع المحلية المتفرقة التدابير الأقل نجاحاً. وقد يقتضي الأمر أن تستحدث أدواتها الخاصة لتشخيص الحالات أو تقييم التأثير. وتتنوع الاستراتيجيات الوطنية للحد من الجريمة ومنعها تنوعاً كبيراً كما هو مبين في الأمثلة التالية:

(أ) في عام ١٩٩٨ قامت حكومة المملكة المتحدة في إطار برنامج شديد البروز للحد من الجريمة باعتماد ما يعادل ٤٥٠ مليون دولار أمريكي (أو ما يقرب من ٦٥٠ دولار للفرد) على مدى ثلاث سنوات لتنفيذ استراتيجيات ثابتة الفعالية لمنع الجريمة في المملكة المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك سن قانون يقتضي من السلطات المحلية أن تعمل مع قوات الشرطة وغير ذلك من الهيئات كجزء من عملية تنفيذ صارمة. وكانت هذه السلطات تسترشد بدراسة شاملة لكل الشواهد الدولية لاستنباط التدابير الفعالة من حيث التكلفة. ويستهدف البرنامج خمسة مجالات: '١' التصدي للأسباب الاجتماعية للجريمة عن طريق الاستثمار طويل الأجل في الأطفال والأسر والمدارس؛ و'٢' الحد من الفرص المتاحة للسطو وجرائم السيارات؛ و'٣' مساعدة الشرطة على تركيز جهودها على الحد من نمط الإيذاء المتكرر؛ و'٤' استهداف تدابير المنع في مناطق نشاط الجريمة؛ و'٥' تطبيق أحكام قضائية أكثر فعالية للحد من معدل الجرائم المتكررة، وخاصة في حالة مدمني المخدرات. وسيستخدم ما يقرب من ١٠ في المائة من الأموال المعتمدة، أي ٤٢ مليون دولار، لتقييم نتائج البرنامج على نحو منظم.

(ب) وكانت فرنسا طيلة السنوات الخمس عشرة الماضية تطبق برنامجاً لتشجيع المدن على حشد الشركاء في مكافحة جنوح الشباب، وعلى المشاركة في تدابير منع الجريمة وإتاحة فرص الوصول إلى القضاء ومساعدة الضحايا. وفي عام ١٩٩٧ أنشأ مجلس الأمن الداخلي الذي يرأسه رئيس الوزراء عقوداً للأمن المحلي كآلية جديدة لإقامة شراكات لحل المشكلات على الصعيد المحلي. وبفضل هذه الآلية أمكن إنشاء وظائف جديدة للشباب بحيث تعين توظيف ٢٠ ٠٠٠ مساعد للأمن و ١٥ ٠٠٠ أخصائي في الوساطة الاجتماعية.

(ج) وفي هولندا تقوم استراتيجية منع الجريمة على التعلم مع تخصيص ١٠ في المائة للتقييم. وقد نفذت الحكومة برنامجاً كثيراً من البرامج عبر أنحاء البلاد. وأنشئت منصة وطنية للجمع بين القطاع الخاص والحكومة والخبراء بحيث يفرض الأمر إلى استحداث برامج نموذجية، وفي الفترة الأخيرة صارت هناك استراتيجية لتحسين نوعية الحياة في المدن الكبرى كجزء من برنامج واسع النطاق. وتمضي سياسة منع عنف الشباب في ثلاثة مسارات: '١' تدابير وطنية مرتبة تستهدف تطور الجنوح بين الشباب من فئات الأقليات الاثنية؛ و'٢' برنامج محكم البنية يعنى بالشباب المعرضين للخطر لمنعهم من التسرب من المدرسة ولتسهيل العمالة؛ و'٣' برنامج محكم البنية لتوفير بداية سليمة للأطفال والشباب؛

(د) وفي عام ١٩٩٨ أنشئ في كندا المركز الوطني لمنع الجريمة لتركيز الاهتمام على تعزيز الأمان في المجتمعات عن طريق التصدي للعوامل التي تدفع الأطفال والشباب والكبار إلى حياة الجريمة. وتتضمن الاستراتيجية صندوقاً لتعبئة المجتمع وصندوقاً للاستثمار وبرنامجاً للشراكات في منع الجريمة يشمل القطاع الخاص وحملة لتعليم الجمهور؛

(هـ) وفي عام ١٩٩٦ وضعت حكومة جنوب أفريقيا تخطيطاً لاستراتيجية وطنية لمنع الجريمة وأنشأت مركزاً وطنياً لمنع الجريمة. وكان المركز مسؤولاً عما يلي: تنسيق ودمج أنشطة العدالة الجنائية وتوفير القيادة الرامية إلى معالجة مشكلات الجريمة ذات الأولوية؛ وتأييد البحوث وتسهيل برامج منع الجريمة.

استراتيجيات المنع ينبغي أن توضع وتلقى الدعم من جانب هيئة حكومية مركزية. وتتضمن الاستراتيجيات عادة انشاء مايلي:

(أ) مراكز مستقرة واضحة الاستراتيجية لها صلاحية وضع وتنفيذ سياسات المنع بالتنسيق مع الادارات الحكومية الأخرى. وتعمل هذه المراكز على بلورة رؤية خاصة بالمنع ووضع خطة عمل لها أهداف وأولويات وتحاول التأثير على السياسات الأخرى التي تمس الجنوح والعنف وانعدام الأمن كما تحاول تعزيز الشراكات؛

(ب) أدوات تحليل استراتيجية لتقييم الأنشطة واستبانة الاتجاهات السائدة في مجال الجريمة ومراعاة ما يتصل بذلك من مشكلات اجتماعية واستهداف عوامل الخطر؛

(ج) موارد لدعم الأنشطة والتوضيح عن طريق المشروعات الرائدة وتعزيز الممارسات السليمة؛

(د) موارد مالية مخصصة للمنح. وتتفاوت الموارد من بلد الى آخر وفي نطاق البلد الواحد من حيث ميزانيات منع الجريمة على وجه التحديد وسائر النفقات الرامية الى الحد من الجريمة؛

(هـ) تعبئة القدرات والتنسيق بينها. ومن شأن آليات التمويل مثل عقود العمل المبرمة مع المدن والاستراتيجيات الرامية الى تغيير المواقف والممارسات أن تشجع على المسؤولية المشتركة.

٤٤- ولكن الاستراتيجيات الوطنية، رغم ما هنالك من فوراق هامة، لا تعتبر أن الحد من الجريمة في الوقت الحاضر وتعزيز التكافل الاجتماعي هدفان متعارضان. وتنطوي هذه الاستراتيجيات على اتجاه يبدو أنه بسبيله الى الظهور وهو التأكيد على تكامل المنع والمراقبة ومراعاة مؤشرات نوعية الحياة وتعزيز التضامن الاجتماعي عن طريق المسؤولية.

وعقب الانتخابات الأخيرة نفذت الحكومة مرحلة جديدة تركز على تنفيذ ورقة بيضاء عن الأمان والأمن. وسيستثمر حوالي ٨ مليون دولار في منع الجريمة الاجتماعية على الصعيد المحلي والعمل المشترك الذي يشمل انفاذ القانون ومنع الجريمة بمشاركة في تسع مناطق فقيرة ترتفع فيها معدلات الجريمة. كما تتضمن الاستراتيجية مبادرات خاصة لتعبئة الحكومة المحلية من أجل الحد من الجريمة، وفرق عمل تعنى بجرائم العنف المرتبطة بالسيارات والمدارس والعنف والعنف المنزلي؛

(و) وفي الأرجنتين أعلنت وزارة العدل في ١٩٩٨ عن خطط لانشاء مجلس مشترك بين الولايات القضائية. وينبغي للمجلس أن يقود الجهود الرامية الى تعبئة عدد من الوزارات مثل وزارة التربية ووزارة الثقافة ووزارة الداخلية ووزارة الصحة والعمل الاجتماعي والعمالة والضمان الاجتماعي. ومن المفروض أن يتضمن برنامج الوزارات اتخاذ تدابير ضد عوامل الخطر؛

(ز) وفي نيوزيلندا تتوفر لوحدة منع الجريمة في ادارة رئيس الوزراء ومكتب ميزانية مقدارها ٤ مليون دولار في السنة (أو ما يعادل دولار أمريكي واحد للفرد). والأهداف التي تتوخاها الوحدة هي تنسيق الموارد وتدابير الادارات الحكومية وانشاء شراكات مع السلطات المحلية عن طريق آلية مجالس تعزيز الأمان في المجتمعات. وقد دعمت الوحدة منذ عام ١٩٩٤ انشاء ما يزيد على ٦٠ مجلسا لتعزيز الأمان في المجتمعات ومولت مشروعات لمنع الجريمة تزيد قيمتها على ٥ مليون دولار.

باء- الاتجاهات السائدة في الاستراتيجيات الوطنية

٤٣- يكشف فحص الاستراتيجيات الحكومية التي وضعت منذ أواسط السبعينات عن عدد من الدروس الهامة. فكثيرا ما انبثقت هذه الاستراتيجيات عن لجان وطنية لبحث مشكلات الجريمة والاستجابة لهذه التحديات؛ وذلك كما حدث في حالة فرنسا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة (انكلترا وويلز). واستنتجت اللجان أن

٤٥- وتواجه الاستراتيجيات الحكومية الرامية الى دعم تدابير المنع تحديات مماثلة، هي:

(أ) تمكين الهيئة المسؤولة من تعبئة الادارات الحكومية ذات السياسات التي لها تأثير على الجريمة وانعدام الأمن؛

(ب) تحقيق توازن أفضل بين أنماط تدابير المنع حتى يمكن استهداف عوامل الخطر بمزيد من الفعالية؛

(ج) تقوية وتمكين المجتمعات المحلية عن طريق عقد شراكات قادرة على اتخاذ التدابير الدقيقة على أساس التشخيص السليم لأمان المجتمع.

(د) مراعاة المعارف المستخلصة من التجارب الوطنية الأخرى ومواءمة هذه المعارف مع الظروف المحلية؛

(هـ) تعزيز عنصري البحوث والتقييم من أجل الوصول الى معرفة أدق وأنفع بعوامل الخطر والتدابير الناجحة؛

(ز) المقارنة بين الاستجابات المختلفة للجريمة وانعدام الأمن فيما يتعلق بمدى فعاليتها من حيث التكلفة واعادة تخصيص الموارد للاستجابات الأكثر فعالية؛

ويواجه معظم الاستراتيجيات الوطنية صعوبة اقامة آليات وافية لتعميم المعلومات وتدريب منسقي منع الجريمة على الصعيد المحلي وغيرهم من المشاركين في منع الجريمة.

خامساً- عرض الحالات لزيادة النجاح

ألف- عناصر العملية الناجحة

٤٦- بالإضافة الى اثبات فعالية تدابير المنع، حددت الدراسات والتحليلات التي أجرتها منظمات وطنية ودولية

عناصر رئيسية تؤدي الى النجاح. وكثيرا ما ترد هذه العناصر في العقود أو التشريعات الحكومية الخاصة بمنع الجريمة بمشاركة المجتمع، وذلك بالاستناد الى ما يسمى في كثير من الحالات نموذج التقدير بالتحليل المسحي والاستجابة (SARA)، وهو عملية من أربع نقاط تتضمن ما يلي:

(أ) تشخيص الحالة (التحديات وعوامل الخطر وموارد المجتمع القائمة)؛

(ب) اعداد خطة للعمل (استبانة الممارسات والأولويات النموذجية واستهداف عوامل الخطر استهدافا سليما)؛

(ج) تنفيذ خطة العمل (التدريب واقامة الشراكة بين قطاعات مختلفة والتنسيق)؛

(د) تقييم وتوفير الاستفادة الاسترجاعية (تقييم العملية والتأثير كليهما).

باء - اعتبارات

٤٧- يتضمن منع الجريمة بصفة عامة العمل النابع من المجتمع. وتشير كلمة المجتمع في هذا السياق الى مفهوم مركب و متعدد المعاني. فقد تشير الكلمة الى موضع جغرافي مثل مناطق ارتفاع معدل الجريمة أو المناطق الداخلية من المدينة؛ وقد تشير أيضا الى عدد منظم بقدر أو آخر من الأفراد يكونون مجموعة محددة مثل تجمع اثني-ثقافي من المقيمين في حي معين. وقد تشير كلمة المجتمع أيضا الى المجتمع الدولي (مثل الحكومات المعنية) في حالة الشؤون العبر وطنية مثل الجريمة العابرة للحدود. أما العمل النابع من المجتمع فيشير الى منظمات محكمة البنية، ومهنية أحيانا، تقام في المجتمعات مع التمتع بصلاحيات محددة لتنظيم منع الجريمة.

٤٨- وفي سياق حلقة العمل يشير اشارك المجتمع في منع الجريمة الى هيئات ومنظمات في مجتمعات لم تشترك في الماضي في منع الجريمة مثل المدارس

التي أتاحت تحقيق الأمان في مجتمعات مختلفة. وهي تشترك في عدد من السمات الرئيسية المركزة على الثقافات والمجتمعات ومسؤوليات الأطراف الفاعلة ونطاق عملهم.

جيم- معايير اختيار الحالات المعروضة على حلقة العمل:

٥٠- تفي دراسات الحالات المعروضة على حلقة العمل بالمعايير التالية:

(أ) تمثل الأمثلة المختارة مشكلات الجريمة المشتركة بين كثير من الدول الأعضاء، وذلك مثل العنف ضد النساء والشباب سواء أكانوا جناة أم ضحايا للجريمة، ومناطق ارتفاع معدلات جرائم العنف والجرائم ضد الممتلكات، ونقص الأمان والأمن في المناطق التي تعاني الفقر والاقصاء، والجرائم كثيرة الوقوع مثل السطو على المساكن وسرقة السيارات والجرائم المرتبطة بالمخدرات؛

(ب) تتناول الأمثلة اشراك المجتمع في منع الجريمة بما في ذلك تعبئة المواطنين والرايات المجتمعية والمؤسسات العامة (مثل المدارس والخدمات الاجتماعية) للتصدي لعوامل الخطر التي تؤدي الى مشكلات الجريمة. ولا بد لهذه الجهود النابعة من المجتمع أن تحترم حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية القائمة على المشاركة وتعزيز الحيوية الأهلية المستدامة. وتتضمن بعض الحالات العدالة التصالحية والوساطة؛

(ج) وتنم الحالات المثالية عن عملية متكاملة وتتضمن الشراكة التي تعمل بمقتضاها منظمة رئيسية مع شركاء آخرين من المجتمع فيما يتعلق بجميع جوانب التشخيص وخطة العمل والتقييم، والتي تركز جميعا على التوثيق الشامل (انظر الفقرة ٩٦ أعلاه)؛

(د) تحفز الحالات على العمل وتركز على البرامج التي يمكن أن تواءم وتحاكي في حالات وأوضاع أخرى. وستتاح شروح مكتوبة لهذه البرامج؛

والخدمات الاجتماعية والصحية والهيئات المعنية بالنقل أو الاستجمام.

٤٩- وبغية حفز العمل على صعيد العالم أصبح في مقدور المركز الدولي لمنع الجريمة أن يختار البرامج على الأسس التالية:

(أ) العمل المشترك الذي حد من الجريمة، لقد أدت المبادرات التي اتخذتها البلدان أو المدن أو قطاعات معينة (مثل المدارس والخدمات الاجتماعية وقطاع الاسكان) في الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل الى الحد من حدوث نوع أو أكثر من الجرائم عن طريق التركيز على الأفراد المعرضين للخطر (المجرمين أو الضحايا المحتملين) أو الأماكن (الأماكن العامة ومشروعات البناء شديدة التعرض للخطر) أو الآليات (الاصلاح ورصف الشوارع). ويتبين من التقييمات التي أجريت أن محاكاة هذه المبادرات في ظروف مماثلة من شأنه أن يؤدي الى الحد على نحو مماثل من الجريمة والايذاء. يضاف الى ذلك أن الحد من الجريمة ليس الا احدى الفوائد الناجمة عن العمل الوقائي. أما الفوائد الأخرى، مثل تعزيز الحيوية الأهلية وزيادة التضامن الاجتماعي وتحسين مشاعر الأمان لدى الجمهور، فانها مهمة ولكن يندر أن تقاس في دراسات التقييم التجريبية المألوفة. غير أنه تكفي معرفة ماهية العمل الناجح في الحد من عوامل الخطر اذا كان ممارسو المنع في مناطق أخرى لا يستطيعون الوصول الى المعلومات عن العملية المطلوبة؛

(ب) استراتيجيات لتدابير الدعم. من الصفات المشتركة الأخرى بين المبادرات في مختلف البرامج أنها تدرس المسائل التي ينبغي أن توضع في الاعتبار لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، بما في ذلك دعم الأسر والأطفال والمراهقين؛ والتدخل لكسر دائرة العنف بين الأجيال وفيما بين الجنسين؛ والاختيارات التي تشجع على تحمل المسؤولية الفردية والمجتمعية؛

(ج) المبادرات التي يمكن أن تكون أساسا للعمل. السياسات الوطنية لمنع الجريمة والابتكارات الاقليمية والعمل المشترك بين المدن هي بعض الأساليب

المؤسسات المركزية المذكورة أدناه. وتتولى توجيه برنامجه الأساسي إدارات حكومية من جنوب أفريقيا وفرنسا وكندا وكوت ديفوار والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة؛

(ب) المحفل الأوروبي لأمان المدن، في باريس. ويضم خبرات ما يزيد على ٥٠ مدينة أوروبية في مجال منع الجريمة؛

(ج) الرابطة العالمية للمدن الكبرى، في باريس. وتعمل على تشجيع التعاون وتقديم المساعدة التقنية والتدريب، لاسيما عن طريق معاهد الإدارة التابعة لها؛

(د) مؤسسة آسيا لمنع الجريمة، في طوكيو. وتعمل على تعزيز التدريب والبحوث وتبادل المعلومات،

(هـ) أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، في الرياض. وتعمل على تحسين خبرات موظفي الأمن العرب عن طريق التدريب والدراسات العليا والتعاون التقني والخدمات الاستشارية.

ويجري الآن إنشاء محافل لأمان المدن على المستوى الإقليمي لتغطية أفريقيا، والمحيط الهندي، وأمريكا اللاتينية.

٥٥ - ومن الوكالات العاملة داخل البلدان، وإن كانت قادرة أيضا على تقديم المساعدات دوليا، ما يلي:

(أ) "شؤون الجريمة" (Crime Concern) في المملكة المتحدة. وهي تساعد الوكالات الوطنية والمحلية عن طريق إدارة المشاريع، ومساعدة الشراكات والوكالات، وتنظيم التدريب للممارسين؛

(ب) المجلس الوطني لمنع الجريمة، في الولايات المتحدة. ويعمل على تشجيع مشاركة الجمهور وعلى مساعدة الاستراتيجيات الشاملة عن طريق البرامج الإيضاحية والتدريب وتقديم المشورة،

(هـ) الحالات مستمدة من سياقات ثقافية وإقليمية متنوعة.

دال- عرض الحالات في حلقة العمل

٥١- عند عرض الحالات سيطلب الى المشاركين أن يركزوا نقاشهم على مواضع الاهتمام التالية: (أ) ماهية القرارات والنتائج التي تفضي إليها العملية؛ و (ب) كيف تهيء العملية ظروفًا جديدة لتعبئة القيادة؛ و (ج) ماهية العناصر التي تؤدي دور النقاط الدافعة نحو تغيير أسلوب إدارة العمل.

٥٢- ستعرض ١٢ حالة تقريبا، وبحيث يستغرق كل عرض ٢٠ دقيقة. وستقدم العروض في مجموعات من ثلاثة تنصب على موضوع معين لتوضيح عدة نهج، ويعقبها فترة للتعليقات من عشرين دقيقة. ويستهدف الشكل الذي وقع عليه الاختيار تعزيز تفهم العناصر الرئيسية، بما في ذلك النظر في مسائل معينة مثل الكيفية التي افتتح بها الحوار حول جانب معين، والاستنتاجات الجديدة وإعادة تصميم العمل، والقيادة والاستدامة.

سادسا - المساعدة التقنية لتعزيز منع الجريمة منعا فعالا

ألف - المؤسسات المرجعية

٥٣- تساعد المؤسسات المركزية البلدان والمجتمعات على منع الجريمة منعا فعالا بمشاركة المجتمع عن طريق تقديم المشورة التقنية والمعلومات والكتيبات الإرشادية بشأن الممارسات الجيدة، والتدريب وتبادل الخبرات، والمواد اللازمة لمشاركة الجمهور وتوعيته، وأدوات التشخيص.

٥٤- وتعمل الوكالات الأربع التالية في مختلف أنحاء العالم على تعزيز منع الجريمة:

(أ) المركز الدولي لمنع الجريمة، ويقع في مونتريال. وهو يعمل كمركز مرجعي لمنع الجريمة بمشاركة المجتمع. ويضم مجلسه أعضاء من عدد من

والقضايا ذات الصلة. كما يحتفظ المركز الدولي لمنع الجريمة بموقع على شبكة الانترنت (www.crime.prevention.int.org) يعرض عليه شروح البرامج التي يمكن أن تحفز على العمل في هذا المجال، بما في ذلك عدد من الأدلة الى الأنشطة المحلية. كما يتيح المركز تحليلات مقارنة والنتائج المنبثقة عن حلقات العمل الرامية الى تعزيز تبادل الخبرات.

جيم - البرامج التدريبية وتبادل الخبرات

٥٩- ولكي يكون منع الجريمة ناجحا، لابد أن تتوافر لدى متخذي القرارات والمنسقين والممارسين ما يقتضيه تنفيذ البرامج من معارف وفهم ومهارات. وقد أنشأت بعض الحكومات دورات دراسية من هذا القبيل. كما تتوافر للمحفل الأوروبي لأمان المدن، ووكالة شؤون الجريمة في المملكة المتحدة، والمجلس الوطني لمنع الجريمة في الولايات المتحدة، خبرات في تنظيم مجموعة من البرامج التدريبية لكبار المهنيين في منع الجريمة. وقد استحدثت جامعة غرب بريستول في المملكة المتحدة لأول مرة دورة دراسية سيجري تطويرها للاستخدام في التعلم عن بعد. كما بدأ المركز الدولي لمنع الجريمة برنامجين لتبادل الخبرات بين أوروبا وأمريكا الشمالية، وبرنامجا آخر للبلدان الناطقة بالفرنسية في أفريقيا الغربية، وهو موجه لقادة البلدية والشرطة.

دال - أدوات للشراكات والتشخيص

٦٠- يكمن جزء كبير من التحدي الذي يواجه نجاح منع الجريمة بمشاركة المجتمع في مساعدة الهيئات التي اعتادت على العمل بمفردها لكي تعمل معا في التصدي لمشكلات الجريمة وما يقترن بها من أوضاع حضرية وأمنية وثقافية. ومثال ذلك أن قانون الحد من الجريمة والاضطرابات في المملكة المتحدة، اقتضى من السلطات البلدية وأجهزة الشرطة في عام ١٩٩٨ التعاون على اجراء مراجعة لأوضاع الأمان يشترك فيها متخذو القرارات في حكومات المدن مع المدارس والخدمات الاجتماعية والشرطة وما الى ذلك في دراسة المعلومات بشأن الأمان والعوامل ذات الصلة في مناطقهم.

(ج) معهد الدراسات الأمنية، في جنوب أفريقيا. ويعمل على تقديم المساعدة للاستراتيجيات بواسطة الاعلام بشأن أفضل الممارسات، وعن طريق الكتيبات التي تتضمن مبادئ توجيهية وأدوات تشخيصية كالدراسات الاستقصائية عن الايذاء. وهناك أيضا شبكات وطنية تضم القادة البلديين منها على سبيل المثال اتحاد البلديات الكندية ومؤتمر الولايات المتحدة للمحافظين، والمحفل الفرنسي لأمان المدن. وهي شبكات قادرة على تقديم مساعدة أوسع نطاقا.

٥٦- وتتوفر لدى الحكومات الوطنية خبرات واسعة يمكن تقاسمها وتطبيقها على نطاق واسع بصرف النظر عن تباين البيئات الادارية والثقافية.

باء - معلومات وكتيبات ارشادية عن الممارسات الجيدة

٥٧- يمكن لشروح البرامج الناجحة التي تتضمن تحديد عناصر شتى مثل مشاكل الجريمة والأنشطة والآثار والتكاليف والشراكات أن تساعد على الاهتمام الى المزيد من برامج منع الجريمة بمشاركة المجتمع، وذلك لأن هذه الشروح تقدم نماذج تحتذى وتبعث على الثقة.

٥٨- يحتفظ العديد من الوكالات الوطنية بمواقع على شبكة الانترنت وبمراكز لتبادل المعلومات تتيح الحصول على شروح لأفضل الممارسات. وهذا النوع من التعاون عبر الوطني يعزز الطرائق المبتكرة لمنع الجريمة ويتيح تجميع التحليلات والخبرات من شتى أنحاء العالم في قطاع كان يقتصر في السابق على حصر هذه الموارد والخبرات داخل نطاق الحدود الوطنية. وقد أنشأ "تألف كولومبيا البريطانية لتعزيز الأمن في المجتمعات" في فانكوفر شبكة للعمل على منع الاجرام الدولي. وهي تعمل كملتقى للممارسين على المستوى الشعبي يتيح لهم تبادل الأفكار على المستوى الدولي. كما تعاونت الجمعية العالمية المعنية بالدراسات المتعلقة بالضحايا مع الأمم المتحدة وحكومة هولندا على تأسيس موقع على شبكة الانترنت (www.victimology.nl) لتمكين الخبراء والجامعيين من الحصول على المعلومات بشأن ضحايا الايذاء

هاء - الاستراتيجيات القائمة على التعلم

إنفاذ القانون، وعدم فعالية نظم العدالة، والفساد، ونقص الحكم الجيد، والتنافس الشديد على الموارد الشحيحة. والأمان والأمن حقان من حقوق الإنسان الأساسية وهما ضروريان للتنمية الاقتصادية. ولا بد إذن من استثمار الموارد الشحيحة في برامج يرجح لها أن تحمي هذه الحقوق بما يتفق والمسؤولية ويكفل الاستدامة. ومثال ذلك أن بعض مناطق آسيا الوسطى التي تخضع الآن لولاية قانونية مشتركة تشهد مشاكل إجرامية عبر حدودية. والتدابير الوقائية في هذه الحالة تمثل تحدياً للمسؤولين المحليين والمجتمع الدولي فيما يتعلق بتنسيق المساعدات ومعاونة هذه المناطق على حشد الموارد.

٦٤- وخلاصة القول هي أن منع الجريمة يجب أن يصبح أولوية من أولويات المساعدة الإنمائية. وفي وسع الوكالات المانحة، فرادى أو بصورة جماعية، تقديم الدعم المالي وغير ذلك من أشكال الدعم لوضع استراتيجيات مشاركة لمنع الجريمة بمشاركة المجتمع.

٦١- تم أثناء العقدين الأخيرين تعلم الكثير عن نجاح منع الجريمة بمشاركة المجتمعات في بعض البلدان المتقدمة، وخاصة في الحالات التي أجريت فيها تقييمات منتظمة للنتائج. وتستحدث برامج مماثلة في بلدان متقدمة أخرى وفي بلدان نامية وبلدان ذات اقتصادات انتقالية. ويشكل ذلك قاعدة للاستثمار الهام في استراتيجيات المنع، وهو ما يشهد عليه برنامج الحد من الجريمة في المملكة المتحدة، حيث خصص عنصر من عناصر التمويل لتقييم النجاح. ولكن بالنظر لتنافس هدي الحد من الجريمة وأمان المجتمع المحلي على الموارد مع غيرهما من البرامج الحكومية، فإن من الأهمية بمكان إجراء التقييمات بمجرد التنفيذ الناجح للبرامج ومقارنتها مع غيرها من البرامج المماثلة، أي تلك التي يعتقد أنها تؤدي إلى الحد من الجريمة وتعزيز أمان المجتمعات على نحو مستدام.

٦٢- ونجاح منع الجريمة، شأنه شأن أي مجال آخر للتنمية البشرية (كالصحة والتعليم أو استكشاف الفضاء) يجب أن يستند إلى معرفة بوسائل العمل الفعال^(١٤) وبأسباب فعاليتها. ويجري الآن على نحو متزايد البحث في استراتيجية عبر وطنية قائمة على التعلم لكي يصبح منع الجريمة محتمل التكاليف وقائماً على المسؤولية ومستداماً في المستقبل.

سابعاً - تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية

٦٣- ينطبق الكثير مما ورد في هذه الوثيقة على البلدان المتقدمة شأنها شأن البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وفي كثير من الحالات تواجه هذه الفئة الأخيرة من البلدان تحديات من نوع مختلف. فهي على سبيل المثال قد تشهد في وقت واحد ارتفاع معدلات العنف في الشوارع والعنف في نطاق الأسرة (وهو العنف الأقل وضوحاً)، ونسباً عالية من السكان الذين يعانون من الحرمان الشديد ومن الشباب (أي الفئات العمرية التي ترتكب الجرائم وتتعرض لها)، وهجرة متسارعة إلى المناطق الحضرية، وقلة الثقة في

الحواشي

(١) Daniel Stansfaçon and B. Welsh, Crime Prevention Digest II. Comparative Analysis of Successful Community Safety (Montreal, International Centre for the Prevention of Crime, 1999).

(٢) Lily-Ann Gauthier, 100 Crime Prevention Programs to Inspire Action across the World (Montreal, International Centre for the Prevention of Crime, 1999).

(٣) Graeme Newman, ed., Global Report on Crime and Justice (New York, Oxford University Press, 1999); K. Kangaspunta and others, Crime and Criminal Justice Systems in Europe and North America (Helsinki, HEUNI, 1998).

(٤) [incomplete] A. Louw and others, Crime in Johannesburg: Results of a City Victim Survey (South Africa, Halfway House, 1998).

R. Loeber and D. P. Farrington, (١١)
 "Never too early, never too late: risk factors and successful interventions for serious and violent juvenile offenders", *Studies on Crime and Crime Prevention*, vol. 7, No. 1 (1998), pp. 7-30; and A. J. Reiss and J. A. Roth, eds., *Understanding and Preventing Violence* (Washington, National Academy Press, 1993).

(١٢) انظر مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، هافانا، ٢٧ آب/أغسطس-٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، تقرير من اعداد الأمانة (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.91.IV.2)، الفصل الأول، الباب جيم، القرار ١.

(١٣) انظر على سبيل المثال: A Practical Guide to Crime Prevention for Local Partnerships, Crime Concern, 1993. R. Linden and Swindon, A Safer Canada: Guide for Community Crime Prevention (Ottawa, National Crime Prevention Council of Canada 1996); European Forum for Urban Security, Urban Security Practices (Paris, 1996).

(١٤) Jan Van Dijk, "Towards a research based crime reduction policy: crime prevention an effective policy option", *European Journal on Criminal 27.-Policy and Research*, vol. 5, No. 3 (1997), pp. 13

(٥) W. Sherman and others, *Preventing Crime: What Works, What Doesn't, What's Promising* (Washington, D.C., National Institute of Justice of the United States Department of Justice, 1997).

(٦) Peter Greenwood and others, *Diverting Children from a Life of Crime: Measuring Costs and Benefits* (Santa Monica, RAND Corporation, 1996).

(٧) S. R. Donziger, ed., *The Real War on Crime: The Report of the National Criminal Justice Commission* (New York, Harper, 1996).

(٨) بما في ذلك المؤتمر المعني بالحد من انعدام الأمن في المناطق الحضرية المنعقد في سنة ١٩٨٧؛ وجدول الأعمال الخاص بتعزيز الأمن في المدن: مؤتمر أوروبا وأمريكا الشمالية بشأن الأمن في المناطق الحضرية ومنع الجريمة المنعقد في سنة ١٩٨٩؛ والمحفل الأوروبي لأمان المدن، واتحاد البلديات الكندية، ومؤتمر الولايات المتحدة للمحافظين المنعقد سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩١.

(٩) أجريت استعراضات واسعة النطاق في شتى مناطق العالم. ومن بين الأمثلة المنشورة: W. Sherman and others (see note 5) in the United States; P. Goldblatt and C. Lewis, *Reducing Offending. An Assessment of Research Evidence on Ways of Dealing with Offending Behaviour* (London, Home Office, Research and Statistics Directorate, 1998) in the United Kingdom (England and Wales); from an international perspective, see D. Sansfaçon and B. Welsh, *Crime Prevention Digest II: Comparative Analysis of Successful Community Safety* (Montreal, International Centre for the Prevention of Crime, 1999).

(١٠) انظر على سبيل المثال: National Committee on Violence (1990) in Australia; Peyrefitte (1978) and Bonnemaïson commissions (Commission des maires pour la sécurité, 1982) in France; the Roper Report (Ministry of Justice, 1987) in New Zealand; and Morgan in the United Kingdom (England) (Home Office, 1991).